الرياض

الجمعة ٢٩ صفر ١٤٢٦هـ - ٨ إبريل ٢٠٠٥م - العدد ١٣٤٣٧

الراشد مشيداً بمقالة عمر ادريس وكاريكتير الهليل

لماذا يحرم حراس الأمن من الدوام الطبيعي والإجازات الأسبوعية؟

صالح حمزة الراشد - الأحساء

قرأت بكل حرص وببالغ الاهتمام ما أعده الأخ والكاتب الكريم عمر إدريس في يوم الاثنين ١١ صفر ١٤٢٦هـ بالعدد ١٣٤١٩ وقد حمل عنوان تقريره الموقر (قضية في تقرير) العاملون في الحراسات الأمنية يواجهون المسلحين ب(عصي تقليدية)، وبعد نشر التقرير بيومين وتحديداً في ١٣ صفر ١٤٢٦هـ بالعدد ١٣٤٢١ رسم صاحب الريشة الساخرة والساحرة الأستاذ الهليل رسماً وعلق وأجاد في تعليقه وأضحكني كثيراً خصوصاً عندما أشار إلى وضعه المادي من خلال إشارته إلى استقبال المكالمات دون مقدرته على إجراء اتصال وهذا يبين مدى وضعه المادي السيئ. أما الكاتب الكريم قد تطرق عن حادثة قيام أحد رجال الحراسات الخاصة بوزارة الصحة بواجبه تجاه الإبلاغ عن عملية سرقة كبرى كانت ستتعرض لها الوزارة وبفضل من الله ثم بإخلاص الحارس النزيه الذي يفضل تربيته الأسرية الراقية السليمة، وقد آثر الإبلاغ عن الجريمة بالرغم من محدودية راتبه وقلته، لذا جاءت مكرمة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - دعماً وتشجيعاً له ولإخلاصه لوطنه وممتلكات الدولة ، وليس بمستغرب من ولي العهد هذه المبادرة الكريمة السخية من لدن سموه الكريم ودعونا بأن لا ننسى بما قام به الحراس فهم حقاً أبطال وشهداء الوطن والواجب حينها اجتمع سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز حفظه الله مع مختلف الشركات المشغلة للحراسات الزمنية وقد صدرت من سموه الكريم تعلمياته وتوجيهاته لتعديل أوضاع ممن يعملون في مهن الحراسات المدنية وللأسف ضاعت حقوقهم وقد صمت الشركات والمؤسسات آذانها وتصادت عن تنفيذ ما طلب منها، ولن أزيد عمّا كتبه الأخ الكاتب في تقريره الرائع والمفصل عن دعم الجهات المختصة للحراس المدنيين العاملين في الحراسات الأمنية لكني هنا بصدد مناشدة ولي العهد حفظه الله بعد أن سئمت وباءت محاولاتي كلها بالفشل حتى إني ناشدت معالي وزير العمل السابق د.علي النملة لكن ومع بالغ الأسف الشديد كل محادثاتي وخطاباتي ومقالاتي لم أجن منها غير الردود الباردة الفاترة ردوداً لا تسمن ولا تغني من جوع، لذا أرجو بأن يوجه سموكم إلى تحسين أوضاع العاملين في هذا المجال وأن لا تقتصر لفتتكم الكريمة على نموذج واحد وحدث واحد ومشكلة واحدة حيث تعلمون سموكم الكريم بأن حالة الحراسات الأمنية تغوص في وحل الظلم والقهر والعذاب وذلك كله بسبب الجهل والإفراط بحقوق الحراس الآمنين المدنيين وقد طغت على الشركات المشغلة لهذه الكوادر الوطنية حيث الجشع والاستغلال الاجتماعي والجسدي والنفسي للحارس المدني وأني أتكلم من منطلق تجربة عشتها ومازلت أعيشها بكل ألم وحسرة وقد أفنيت زهرة عمري صابراً ومحتسباً ومفوضاً أمري لخالقي، أرجو أن يصدر قرار عاجل من وزارة العمل إلى جميع المنشآت التي يعمل لديها حراس أمن بالآتي:

1- إلغاء قرار العمل في الحراسات الأمنية ب١٢ ساعة وجعله ثماني ساعات حالهم حال زملائهم في المنشآت الأهلية.

2- إقرار حد أدنى للرواتب.

3- إلزام الشركات بمنحهم إجازات حالهم حال خلق الله.

4- صرف لهم بدلات وحوافز.